Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية لدعم الدمج الاجتماعي
Support to Social Protection Programme
Helping Deliver Social Inclusion

EXPERTISE FRANCE

Phenix الفينيق
للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

في إطار المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي
"دعم مؤسسات المجتمع المدني واستبدال الرعاية الإيوائية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني"

# الجلسات الحوارية الوطنية والمحلية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الحماية الاجتماعية والاجراءات الحكومية لإصلاح الإطار التشريعي الناظم لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن (قانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٨)

ملخص مساهمات مؤسسات المجتمع المدني على مدار ست جلسات نقاشية محلية ووطنية.
من اعداد مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية المعلوماتية.

تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، وتقع مسؤولية المحتوى على مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

# جدول المحتويات


| | |
|---|---|
| الخلفية | ٣ |
| المحاور المنبثة عن الجلسات النقاشية | ٧ |
| ١. التعاريف القانونية لمؤسسات المجتمع المدني | ٨ |
| ٢. حرية تكوين الجمعيات | ٩ |
| ٣. دور مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع الأردني | ٩ |
| ٤. تسجيل مؤسسات المجتمع المدني | ١٠ |
| ٥. تنظيم ومراقبة مؤسسات المجتمع المدني | ١١ |
| ٦. التحديات والقيود المالية | ١٢ |
| ٧. بناء الائتلاف | ١٣ |
| ٨. البيروقراطية والأعمال الورقية | ١٤ |
| ٩. الرقمنة | ١٤ |
| ١٠. اللامركزي | ١٥ |
| ١١. التعاون مع الحكومة الأردنية | ١٥ |
| ١٢. الشفافية والإنصاف والمساواة في المعاملة | ١٦ |
| ١٣. كورونا والتأهب لأزمات المستقبل | ١٧ |
| | ١٧ |
| الخلاصة | ١٨ |
| المرفقات | |



Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية لدعم الدمج الاجتماعي
Support to Social Protection Programme
Helping Deliver Social Inclusion

EXPERTISE FRANCE

Phenix الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

# تقديم:

لقد تم عقد سلسلة من خمس جلسات حوار محلية، وواحدة وطنية لدعم الحوار المجتمعي حول مراجعة قانون الجمعيات لعام ٢٠٠٨ في عمان والعقبة وجرش والكرك في صيف عام ٢٠٢١، وذلك بدعم من المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي والذي تنفذه منظمة الخبرة الفرنسيةا ، لتعزيز مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية.

وشملت المناقشات حواراً حول عدة مسائل بشكل واسع النطاق وغير تشريعي، تتعلق بالتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة في تطوير وتقديم الحماية الاجتماعية. ويعد هذا الحوار جزءًا مهمًا من مُكون مؤسسات المجتمع المدني (أقوى مع بعض) الذي تنفذه منظمة الخبرة الفرنسية.

خلال الصيف، شارك في هذه الفعاليات ٤٧١ مشاركًا من مؤسسات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، من المحافظات الاثنا عشر جميعها، مع تمثيل متساوٍ للرجال والنساء. بالإضافة إلى ذلك، تمكن أكثر من ( ٧٠٠ )مشارك من متابعة جلسات الحوار عبر الإنترنت من خلال موقع فيس بوك.

أدارت د. سوسن المجالي، أربعاً من جلسات الحوار المحلي، وهي عضو مجلس الأعيان سابقا وعضو مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، كما أدارت الحوار الوطني الذي عقد في عمان، إلى جانب السيدة نادين نمري، وهي صحفية متخصصة في حقوق الإنسان. وأدارت الجلسة في العقبة السيدة نادية الروابدة، المدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي.

منظمة الخبرة الفرنسية، الوكالة العامة الفرنسية للتعاون الفني الدولي، هي الجهة المنفذة لمكون مؤسسات المجتمع المدني (أقوى مع بعض) لبرنامج "دعم الحماية الاجتماعية" الذي يموله الاتحاد الأوروبي. تم إطلاق هذا البرنامج في عام ٢٠١٩ بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية من أجل المساهمة في رؤية الأردن ٢٠٢٥ والاستراتيجيات ذات الصلة. تشمل أهداف مكون مؤسسات المجتمع المدني تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير الحماية الاجتماعية، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، ومساعدة وزارة التنمية الاجتماعية على الوفاء بالتزاماتها؛ وتعزيز قدرة مؤسسات المجتمع المدني في مناصرة الخدمات الاجتماعية وتقديمها ورصدها وتقييمها؛ وتعزيز مشاركتهم في تقديم خدمات اجتماعية مبتكرة وشاملة الجودة؛ وتمكينهم من لعب دور نشط في إصلاح التحول المؤسسي، وفي دعم الاستقلال الاقتصادي للفئات الضعيفة

بدأ الجزء الأول من كل جلسة حوارية بعرض لنتائج الدراسات الحديثة حول مؤسسات المجتمع المدني في الأردن قدمه السيد أحمد عوض، مدير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية. تناولت هذه الدراسات دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة التحديات وتشكيل مستقبل الحماية الاجتماعية في سياق أزمة مثل فيروس كورونا المستجد. تم إجراؤها من قبل المركز ضمن إطار مشروع " أقوى مع بعض".

قدم السيد أحمد عوض النتائج الرئيسية التالية:

• تلعب مؤسسات المجتمع المدني في الأردن دورًا مهمًا في تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية للمستفيدين.

• شكّل الوباء تحديات جديدة، كان على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن أن تتكيف بسرعة كبيرة في بيئة مليئة بالتحديات بينما تكافح من أجل التنسيق في جميع مراحل عملية عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة والتعافي من فيروس كورونا.

• تشمل التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني ما يلي:

+محدودية التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية الفاعلة مثل وزارة التنمية الاجتماعية وسجل الجمعيات.

+عدم كفاية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تقديم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني.

+صعوبات في الحصول على الدعم المالي.

لمعالجة هذه القضايا، تضمنت توصيات مركز الفينيق، تعزيز القدرة التقنية لمؤسسات المجتمع المدني لتقديم طلب الحصول على منح، وإزالة القيود الحكومية غير المبررة على مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك تلقي المساعدة المالية من الجهات الفاعلة غير الأردنية.

خلال الحوار الوطني، لخصت د. سوسن، الموضوعات والآراء الرئيسية التي تم التعبير عنها في الحوارات المحلية، بالإضافة إلى مساهمة السيد أحمد عوض، كانت هناك عروض قدمها السيد معاذ المومني، مدير منظمة محامون بلا حدود والسيد عمر جراح، مدير امان لحقوق الانسان في الزرقاء.

أوضح السيد المومني أن منظمة محامون بلا حدود، أطلقت " مرصد الفضاء المدني" وأجرت دراسة شملت مراجعة للتشريعات واللوائح القائمة والمعايير الدولية لحرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني (بما في ذلك مراجعة من قبل المقرر الخاص للأمم المتحدة) وحماية المدافعين عن حقوق الانسان. وأجرت مسح في المحافظات الاثنا عشر مع ٧٠٠ مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الحضرية والريفية.

## وتوصلت الدراسة الى ما يلي:

•كان التسجيل على منصة محامون بلا حدود للمشاركة في الدراسة ، يشكلون ما نسبته ٨١٪ من الجمعيات التي تقع تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية، و ١٩ ٪ تحت مظلة الوزارات الأخرى.

• كان هناك تأييد من ٨٤.٢٪ من مؤسسات المجتمع المدني على وجود إطار تنظيمي مركزي.

• ما يقارب نصف مؤسسات المجتمع المدني يواجهون تحديات ذات علاقة بالأعمال الورقية والبيروقراطية خلال فترة تسجيل مؤسسات المجتمع المدني.

• كانت أهم الحريات والحقوق لمؤسسات المجتمع المدني هي تلك المتعلقة بالحرية المالية، حيث ذكرت ٨٧٪ من مؤسسات المجتمع المدني التي شملها الاستطلاع أن إجراءات الموافقة على التمويل بحاجة إلى تعديل.

• فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الحكومة الأردنية لمؤسسات المجتمع المدني:

+ جعلت القيود المفروضة على التمويل الأجنبي مؤسسات المجتمع المدني أكثر اعتماداً على التمويل المحلي.

+أفاد ٦٦٪ أنهم لم يتلقوا أي دعم بأي شكل من الحكومة الأردن.

+ تكافح مؤسسات المجتمع المدني لتسجيل الائتلافات بموجب القانون الحالي.

قدم السيد عمر جراح، مدير مركز أمان لحقوق الإنسان في الزرقاء، عرضا عن مخرجات عمل منظمته مع مؤسسات المجتمع المدني في جميع أنحاء المملكة وآراء هذه المؤسسات والتي بلغ عددها (١٥٠) بشأن الإصلاحات اللازمة والشاملة على المستوى الشخصي والقانوني.

## شملت ما يلي:

.غياب التنسيق والمتابعة من قبل الوزارات المختصة لمجتمع المدني، ولا سيما وزارة التنمية الاجتماعية:
+ عدم متابعة المشاريع.
+ غياب المراقبة والتقييم الفني والنوعي.
+ نقص الخبرة الفنية بين موظفي وزارة التنمية الاجتماعية وفريق الحكومي بشكل عام، ما يؤدي الى حدوث تأخيرات.
+ التحديات المالية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني الأردنية، مثل البنوك التي ترفض في كثير من الأحيان العمل مع مؤسسات المجتمع المدني.
+ ضعف معرفة أعضاء مؤسسات المجتمع المدني بالقانون، مما يتطلب:
+ بناء مركز تدريبي لمؤسسات المجتمع المدني لرفع وعيهم بالقانون.
+ إعداد دليل خاص لأفضل الممارسات المالية المتبعة لمؤسسات المجتمع المدني، صادر عن وزارة التنمية الاجتماعية.

سبق الجزء الثاني من جلسات الحوار المحلي تضمنت عروض قدمها خبراء شاركوا في تطوير الاصلاحات، وتضمنت جميع الحوارات، مناقشة حول الإصلاحات المقترحة لقانون الجمعيات رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ وتعديلاته مع عطوفة الاستاذ طه المغاريز، الأمين العام لسجل الجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية.

- **وأوضح عطوفة طه المغاريز:**

+ عملية الإصلاح المتعلقة بالقانون منذ عام ٢٠١٤.

+ التحديات المتعلقة بالتعاريف القانونية "للمجتمع المدني" و "العمل التطوعي".

- **القضايا المتعلقة:**

+ تصنيف مؤسسات المجتمع المدني.
+ عدد المؤسسين المطلوب لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني.
+ عملية التحول الرقمي داخل دائرة سجل الجمعيات.
+ مركزية الإطار التنظيمي لمؤسسات المجتمع المدني.

وعلى مدار جلسات الحوار الستة، تمت مناقشة العديد من الموضوعات بين جميع المشاركين. فيما يلي ملخص لأهم الأفكار التي انبثقت عن هذه الجلسات. وبحكم طبيعة جلسات الحوار، كانت هناك بعض المجالات التي لم يتم التوصل فيها إلى توافق في الآراء؛ ومع ذلك، يهدف هذا التقرير إلى تقديم الإجراءات بطريقة تعكس بدقة وجهات النظر المختلفة التي تم مشاركتها

# المحاور المنبثقة عن الجلسات الحوارية:

## I. التعاريف القانونية لمؤسسات المجتمع المدني

تمت دعوة المشاركين لتبادل تعريفاتهم لمصطلح "المجتمع المدني" من أجل الاسترشاد بها في التعريف القانوني بموجب القانون الجديد. اقترح المشاركون التعريف التالي في جلسة الحوار الأولى: "المجتمع المدني هو مرادف للقطاع التطوعي، أو القطاع غير الربحي، والذي يشمل المؤسسات التي ليست جزءاً من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، حيث أن المجتمع المدني مجال تطوعي وتضامني موجه لخدمة الصالح العام ". وأشار مشاركون آخرون عبر جلسات نقاش أخرى الى تعريف المجتمع المدني، أنه محدد بطبيعته التطوعية ومتجذر في هدف خدمة الصالح العام.

يعتبر الاتحاد الأوروبي أن مؤسسات المجتمع المدني تشمل جميع "الهياكل غير الحكومية وغير الربحية وغير الحزبية وغير العنيفة، والتي ينظم الناس من خلالها لتحقيق أهداف ومثل مشتركة، سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية. تعمل من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وهي تتألف من مؤسسات حضرية وريفية، رسمية وغير رسمية ".

"لا يوجد استقلال للجمعيات في الأردن، نحن بحاجة إلى مزيد من الاستقلالية "
– ممثل جمعية في عمان

## ٢. حرية تكوين الجمعيات

وتطرق المشاركون في جميع جلسات الحوار إلى موضوعات حرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك القضايا المتعلقة بإنشاء وتسجيل مؤسسات المجتمع المدني، والسيطرة على أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، والحق في حل مؤسسات المجتمع المدني.

وأكد العديد من المشاركين على أن الحق في حرية تكوين الجمعيات وتكوين مؤسسات المجتمع المدني محمي بموجب الدستور الأردني. كما شدد المشاركون على أهمية تقليل القيود المفروضة على المجتمع المدني من حيث التنظيم، وأن هناك حاجة ملحة لمنح المزيد من الاستقلالية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل الامتثال لأحكام للدستور. وأعرب البعض عن قلقهم من أن يفرض القانون الجديد قيوداً جديدة على عملهم، الأمر الذي من شأنه أن ينتهك روح الدستور ويخلق المزيد من التحديات للمجتمع المدني في الأردن.

ومع ذلك، كان هناك اتفاق بالإجماع بين جميع المشاركين في المناقشات على ضرورة وجود إطار تنظيمي للجهات الفاعلة في المجتمع المدني لمساءلة تلك الجهات وضمان خدمة الصالح العام، بينما كانت هناك خلافات حول تفاصيل الإطار التنظيمي.

وأشار أحد المشاركين إلى أن منظمته مرخصة من وزارة الداخلية، وبالتالي تم منعها من الانضمام الى اتحاد الجمعيات في أمانة عمان، ما أدى الى حرمان المنظمة واستبعادها من فرص الدعم. وقدم تم تأييد هذه الملاحظة من قبل أحد المشاركين الذي كان يمثل إحدى مؤسسات المجتمع المدني المسجلة في وزارة الشؤون الثقافية.

## ٣. دور مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع الأردني

اشار أحد المشاركين بتقرير صادر عن وزارة التخطيط، والذي وجد أن عمل مؤسسات المجتمع المدني يجلب ما يقارب من ٥٪ من الدخل القومي الإجمالي للأردن، ليؤكد أن المجتمع المدني يجب أن يكون له دور أكبر. وأشار أيضًا إلى الحاجة إلى "قلب" التسلسل الهرمي لمؤسسات المجتمع المدني، حيث تتلقى مؤسسات المجتمع المدني الشعبية والريفية والمحلية نصيبها العادل من الدعم.أشار بعض المشاركين إلى أن تشويه سمعة مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع الأردني يشكل تحديا كبيرا لعملهم؛ وأحيانا ما تعتبر مؤسسات المجتمع المدني " متسولة"، مما يهدد مصداقيتها. كما أن العديد من شرائح المجتمع لا تثق في المؤسسات الأجنبية وتشكك بها، ما يؤثر على الموقف تجاه مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام. وتشكل نظرية المؤامرة "أجندات الأعمال الأجنبية" تحديا لمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المحلية. وقد لوحظ أن مسألة سوء فهم دور مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع الأردني تترافق مع الافتقار إلى التفاهم والثقة المتبادلين بين الحكومة الأردنية ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يعيق التعاون بينهما.

" نحن الذراع الأيمن الحقيقي لوزارة [التنمية الاجتماعية] ".
– رئيس جمعية تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عجلون

## ٤. تسجيل مؤسسات المجتمع المدني

أكد بعض المشاركين بأن عملية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني يجب أن تكون أسهل، حيث يتمتع الأردنيون بحرية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني بموجب الدستور: ولا ينبغي أن تتطلب عملية التسجيل إذنًا من السجلّ في وزارة التنمية الاجتماعية، بل يجب أن تكون مجرد إجراء شكلي لتمكين مؤسسات المجتمع المدني من التسجيل بحرية بشرط استيفاء معايير معينة.

تم انتقاد الشرط المقترح الخاص بـ "المقار غير السكنية"، لأنه يفرض في بعض الحالات، عبئًا ماليًا إضافيًا وقيودًا غير ضرورية على مؤسسات المجتمع المدني.

كما تمت مناقشة مسألة الحد الأدنى لعدد الأعضاء المؤسسين لمؤسسات المجتمع المدني، حيث رأى بعض المشاركين أن هذا العدد يجب أن يكون أعلى لأن مجال عمل المجتمع المدني مزدحم وبعض مؤسسات المجتمع المدني تكافح للحصول على التمويل. لم يوافق آخرون على ذلك، ووجدوا أن هذا يتعارض مع الدستور، وجادلوا بأن المنافسة بين مؤسسات المجتمع المدني يمكن في الواقع أن تكون مفيدة للصالح العام.

كما أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن الإجراءات المختلفة لتسجيل المؤسسات تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات الأخرى التي تم إنشاؤها من خلال القوانين والتعليمات الخاصة بهذه الأنواع من المؤسسات. على وجه الخصوص، أشار ممثلو المؤسسات المسجلة كشركات غير هادفة للربح تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة، أنهم لن يعترضوا على التسجيل في وزارة التنمية الاجتماعية إذا لم تكن هناك قيود مرهقة، فإن القيود المفروضة على الجمعيات بموجب وزارة التنمية الاجتماعية، جعلتهم يفضلون التسجيل كشركات غير هادفة للربح بدلاً من ذلك.

"زيادة عدد مؤسسي الجمعية أمر غير دستوري، حيث أن الدستور لم يضع حدًا لعدد المؤسسين". – ممثل عن جمعية تقدم خدمات رعاية صحية مجانية في عمان

## ٥. التنظيم والرقابة على مؤسسات المجتمع المدني

اقترح العديد من المشاركين أنه يجب أن يكون هناك كيان مستقل بشكل كامل لمراقبة نشاط الجمعيات، ووفقًا للمبدأ العام للرقابة المستقلة، لا تتبع أو تخضع لرقابة أي وزارة.

وفيما يتعلق بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني، قال البعض إن شرط الحصول على موافقة مسبقة من الوزارات المختصة أدى إلى تأخير في صدور قرار التسجيل ؛ كما تم الإشارة أن القدرة على حل مؤسسات المجتمع المدني يجب ألا تكون من الصلاحيات الحكومية، بل يجب أن يكون ذلك ممكنا فقط من خلال محاكمة قانونية عادلة أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني نفسها. وبالانتقال إلى مزيد من التفاصيل، تمت مناقشة مسألة اعتبار مؤسسات المجتمع المدني غير النشطة وتتحمل المؤسسة مسؤولية حلها. وحث بعض المشاركين على ضرورة فرض قيود على الجمعيات غير النشطة. وأعربت أحدى المشاركات، التي تمثل دار حضانة غير ربحية في محافظة الطفيلة، عن عدم موافقتها على المقترح السابق. وقالت إن الأحداث التي تقع خارج سيطرة مؤسسات المجتمع المدني – مثل الجائحة – قد تؤدي إلى توقف عمل مؤسسات المجتمع المدني لمدة عام أو أكثر، ولكن يجب ألا يعني ذلك دائما أن المؤسسة لم تعد موجودة أو أنه يجب حلها.

كانت هناك عدة مقترحات لآليات تنظيمية جديدة لمؤسسات المجتمع المدني. اقترح عدد قليل من المشاركين إنشاء جهة مركزية واحدة تتألف من ممثلين عن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لإدارة تنظيم قطاع المجتمع المدني. واقترح مشاركون آخرون أن العمل على تنظيم مؤسسات المجتمع المدني يجب أن يظل لا مركزيا بين مختلف الجهات الفاعلة لتجنب مركزية السلطة التنظيمية

كما تمت مناقشة موضوع المبادرات الاجتماعية التي لا تشمل مؤسسات المجتمع المدني. ناقش البعض ضرورة بذل مزيد من الجهود لتنظيم المبادرات وإدراجها تحت مظلة مؤسسات المجتمع المدني القائمة، بينما قال آخرون إن مثل هذه المبادرات توفر نافذة للشباب للمشاركة بشكل غير رسمي في العمل التطوعي. اقترح أحد المشاركين أن القانون يجب أن يكون له تعريف أوضح للعمل التطوعي.

عندما يتم اتهام أحد مؤسسات المجتمع المدني بارتكاب مخالفة، يجب أن تركز على ما إذا كان قد ارتكب هذا الخطأ بعينه أم لا – لا تفتح تحقيقًا كاملاً ومطولاً في كل شيء منذ بدء عمل المؤسسة ". – رئيس جمعية في الزرقاء.

## ٦. التحديات والقيود المالية

ناقش العديد من المشاركين إن آلية التمويل الحالية لطلب الموافقة عليه يجب إصلاحها لمنح مؤسسات المجتمع المدني المزيد من الحرية، وأنه يجب تعديل أو إلغاء القوانين التي تقيد قدرة مؤسسات المجتمع المدني على الحصول على التمويل الأجنبي. وأشار المشاركون إلى أن الملية مبهمة وغامضة، الأمر الذي قد يترك مؤسسات في حالة من عدم الاستقرار وقد تتسبب في مصاعب مالية لهذه المؤسسات. كما أن شرط حصول مؤسسات المجتمع المدني على هذه الموافقة قبل بدء المشاريع يشكل عقبة كبيرة أمام المؤسسات لأنه يحد من قدرتها على العمل بحرية ويهدر أشهر من وقت المشروع، كما يحد أيضا من قدراتها الإدارية والمالية.

وقال عدد من المشاركين إنه لا ينبغي أن تكون هناك لجنة للموافقة المسبقة على تمويل مؤسسات المجتمع المدني أو مشاريعها؛ ويجب التعامل مع أي فساد يتعلق بقطاع المجتمع المدني من خلال الوسائل القانونية فقط.

وناقشوا بأنه ينبغي لمؤسسات المجتمع المدني بدلاً من ذلك أن تكون حرة في قبول المنح من الممولين ويجب أن تكون قادرة على اختيار الأنشطة التي يتعين القيام بها دون وجود رقابة حكومية مباشرة، ويجب عدم استخدام مصدر التمويل كمبرر لتشويه سمعة أو تجريم عمل مؤسسات المجتمع المدني أو كوسيلة للضغط عليها؛ بدلاً من ذلك، اقترح بعض المشاركين أنه إذا كان سجل الجمعيات على علم بمصادر تمويل غير قانونية أو احتيالية، فيجب أن يعلن عن ذلك من خلال منصة عامة.

"إذا كنت أرغب في قبول تبرع واحد، يجب أن أجيب على مائة سؤال!" –
ممثل مؤسسة مجتمع مدني في عمان

كما أشار المشاركون إلى أن مؤسسات المجتمع المدني لديها الحق في معرفة سبب رفض التمويل، وأنه يجب أن يكون المسجل والحكومة أكثر شفافية في جميع التعاملات مع مؤسسات المجتمع المدني.

أكد المشاركون مرارا وتكرارا أن القيود المفروضة على جمع الأموال أثرت سلبا على فعاليتها. وقد وصفت القيود المالية، بما في ذلك المتطلبات والقيود المرهقة التي تفرضها بعض البنوك والتي ترفض تقديم الخدمات إلى مؤسسات المجتمع المدني بأنها مرهقة إداريا. وأشار المشاركون في المحافظات إلى أن هذه القيود تشكل عبئا كبيرا على مؤسسات المجتمع المدني الصغيرة والمحلية على وجه الخصوص.

علاوة على ذلك، أشار العديد من المشاركين عبر جلسات الحوار المختلفة بأنه يجب السماح لمؤسسات المجتمع المدني بجمع الأموال إلكترونيًا وتلقي التبرعات عبر الإنترنت، ومن تطبيقات مثل زين كاش، ويجب إصلاح القانون ليعكس الفرص الحديثة المتاحة أمام مؤسسات المجتمع المدني.

وتم الإشارة أيضًا الى صعوبة الحصول على تمويل من شركات القطاع الخاص الأردني، والتي غالبًا ما تكون على استعداد فقط لمنح التمويل لصندوق الزكاة والهيئات الحكومية الأخرى بسبب المزايا الضريبية. اذ يمكن أن تؤدي التبرعات لصندوق الزكاة التابع للحكومة الأردنية الى خصومات ضريبية بنسبة تصل الى ١٠٠٪ من قيمة التبرع، في حين أن الحوافز الضريبية للتبرع لمؤسسات المجتمع المدني أقل جاذبية للقطاع الخاص وأفراد المجتمع المحلي ما يشكل تحديًا كبيرًا لمؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بالتمويل والاستدامة على المدى البعيد؛ وينبغي وضع الحوافز الضريبية لتشجيع التبرعات لمؤسسات المجتمع المدني.

ذكر أحد المشاركين أنه من غير العادل أن تعامل الجمعيات مثل الشركات فيما يتعلق بالإيجارات والكهرباء والمياه. مع التأكيد على ضرورة تلقي المؤسسات غير الهادفة للربح، الدعم لمساعدتها على تغطية هذه النفقات، أو الإعفاء منها بطريقة أخرى، تكرر هذا المقترح خلال الجلسات المحلية التي عقدت في العقبة وجرش والكرك.

يمكن للتحالفات والشراكات بين منظمات المجتمع المدني أن تلعب دورًا أكبر بكثير في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في الأردن ". – ممثل عن منظمة غير ربحية مقرها عمان

## ٧. بناء الائتلاف

بالنسبة لبعض المشاركين، لا يسمح القانون الحالي بشكل صريح وواضح ببناء الائتلافات بين مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي هناك تعقيدات تظهر عندما تحاول مؤسسات المجتمع المدني التعاون فيما بينها. أوصى المشاركون برفع القيود المفروضة على بناء الائتلافات لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن، من أجل تمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من تحسين قدراتها وخدمة الصالح العام بشكل أفضل.

إن الإطار التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني مجزأ للغاية لدرجة أن مشروعًا واحدًا قد يتطلب موافقة من عدة وزارات، ومديرية الدفاع المدني الأردنية، ومديرية الأمن العام ".
– رئيس جمعية تعمل على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

## ٨. البيروقراطية والأعمال الورقية

أشار المشاركون إلى أن فترات الانتظار الطويلة للحصول على الموافقات من وزارة التنمية الاجتماعية أوجدت عقبات في تنفيذ المشاريع الناجحة. وذهب بعض المشاركين إلى أن السيطرة الحكومية على أنشطة مؤسسات المجتمع المدني أدت إلى زيادة التكاليف فضلا عن التأخير، حيث يتعين على مؤسسات المجتمع المدني دفع رسوم باهظة للمترجمين القانونيين وغيرها من التكاليف المتنوعة بسبب التدابير البيروقراطية التي يفرضها القانون الحالي ومسجل وزارة التنمية الاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن تشتت الإطار التنظيمي لمؤسسات المجتمع المدني يعني أن مؤسسات المجتمع المدني عليها أن تتعامل مع الإجراءات البيروقراطية في عدة مراحل، وغالبا مع أكثر من وزارة واحدة. وأشار المشاركون إلى أن الطبيعة المجزأة للإطار التنظيمي الحالي أوجدت أعباء على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ،وحدت من فعاليتها في خدمة المستفيدين وإنجاز مهامها.

## ٩.الرقمنة

أشار بعض ممثلي مؤسسات المجتمع المدني إلى أن التحرك نحو الرقمنة سيكون خطوة إيجابية، خاصة من ناحية البيئة.ومن ناحية أخرى حذر عدد قليل من المشاركين من أن الرقمنة قد تستبعد أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، وأولئك الذين هم أقل قدرة من الناحية التكنولوجية، وأولئك غير القادرين على الوصول إلى الإنترنت والأجهزة التكنولوجية باستمرار.

أكد أحد المشاركين على ضرورة رقمنة الأعمال الورقية المتعلقة بتنظيم مؤسسات المجتمع المدني، مشيرًا إلى أنه كان رئيسًا لجمعية ريفية تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأنه سيتعين عليه التغلب على العديد من العقبات لمجرد الحصول على ورقة واحدة من الأوراق الضرورية.

> "نحن بحاجة إلى أدوات حديثة لنكون قادرين على مواجهة التحديات الحديثة".
> – رئيس جمعية في الكرك

"التنقل إلى عمان للحصول على تصاريح للمشاريع الكبيرة يمثل عبئًا – لماذا لا يمكننا الحصول على أوراقنا [المتعلقة بالموافقة على أنشطة المشروع] عبر الهاتف أو الفاكس؟ " – مؤسس جمعية بريف الطفيلة.

## ١٠. اللامركزية

غالبًا ما يتعين على الجمعيات في المحافظات السفر إلى عمان إلى وزارة التنمية الاجتماعية من أجل "الشؤون البيروقراطية" / القضايا الإدارية، مما يخلق تحديات إضافية خطيرة لتلك الجمعيات، لا سيما في المناطق الريفية. أشار المشاركون بضرورة وجود مراكز لكل محافظة، مما يسهل على الجمعيات التسجيل خارج العاصمة. يجب أن تغطي هذه المراكز مجموعة الأنواع الفرعية من الجمعيات وكذلك المناطق الفرعية داخل المحافظات.

يجب أن تكون هناك شراكة حقيقية بين قطاع المجتمع المدني والحكومة ، حيث نبني على نقاط القوة لدى بعضنا البعض ".
- رئيس جمعية تمكين الشباب في الأردن

## II. التعاون مع الحكومة

حيث تتلقى مؤسسات المجتمع المدني الشعبية والريفية والمحلية نصيبها العادل من الدعم.

قيل مرارًا وتكرارًا أن أحد التحديات الكبيرة التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني هو عدم كفاية التنسيق بين المسجل ومؤسسات المجتمع المدني، والشراكة المحدودة بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، والافتقار العام إلى التعاون بين الجهات الفاعلة في القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني. وقد تم التشكيك في قدرة موظفي وزارة التنمية الاجتماعية على دعم مؤسسات المجتمع المدني لأنهم لا يفهمون القانون دائمًا ويمكن أن يكونوا غير مدركين لعملية التسجيل.

وأكد العديد من المشاركين على ضرورة قيام السجلّ بدور أكبر وأكثر إيجابية في تعزيز قدرة مؤسسات المجتمع المدني من خلال تقديم دورات تدريبية لهم مجانًا، لا سيما بشأن الحقوق والواجبات القانونية لمؤسسي مؤسسات المجتمع المدني.

"يتم رفضنا بسبب المشاريع ولا يتم إخبارنا بالسبب أو الخطأ الذي ارتكبناه أو كيف يمكننا تجنب الرفض في المستقبل، وحسب تقديري، في ٩٠٪ من الموافقات، كان علينا الاعتماد على الواسطات للحصول على الموافقة على المشاريع ".

-أمين صندوق جمعية دعم الأيتام والأسر الفقيرة ومقرها عمان الشرقية

## ١٣. الشفافية والإنصاف والمساواة في المعاملة

ناقش العديد من المشاركين بأن هناك نقصًا في العدالة في طريقة معاملة مؤسسات المجتمع المدني، حيث تتلقى بعض المؤسسات دعمًا أكبر بكثير من غيرها، وشددوا على الحاجة إلى وجود معاملة متساوية. وقد كانت هذه نقطة خلافية، فقد شعر البعض أن أقلية من مؤسسات المجتمع المدني كانت تتلقى غالبية المشاريع وتمويلها بشكل غير عادل، بينما اعتقد آخرون أن هذا قد تم تفسيره من خلال الاختلافات في مستويات القدرات.

وقد أشار بعض ممثلي مؤسسات المجتمع المدني أن موظفي الحكومة سيخبرونهم صراحة أنهم سيحتاجون إلى اللجوء إلى "الواسطة" للحصول على الموافقة على أنشطة معينة. ذكر المشاركون أن مؤسسات المجتمع المدني غالبًا ما كان عليها الاعتماد على "الواسطة"، فقط للحصول على الموافقة على المشاريع أو التمويل أو لإنجاز الأعمال الورقية الروتينية.

بشكل عام، كان هناك تطلع للإصلاحات لضمان مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة والمعاملة المتساوية لمؤسسات المجتمع المدني سواء داخل الحكومة أو للمانحين الدوليين.

"لماذا يجب أن نعاقب على رغبتنا في مساعدة الأسر الفقيرة؟ أثناء الإغلاق، لم نمنح تصاريح عمل، وكان موظفونا يخاطرون بالتوقيف [لانتهاكهم أوامر الإغلاق] لمجرد تسليم طرود غذائية للمحتاجين". – رئيس جمعية مقرها في السلط

## ١٤. كورونا والتأهب لأزمات المستقبل

تم الإشارة الى عدم المساواة في المعاملة على نحو كبير خلال جائحة كورنا، فغالبا ما كانت القيود المفروضة على شركات القطاع الخاص الحكومية أكثر تساهلاً في كثير من الأحيان، وتم إجراء استثناءات لمؤسسات معينة. كانت هناك تأخيرات في المشاريع والأنشطة، لا سيما بسبب أوامر الدفاع التي أدت الى الحد من التجمعات.

واعتُبرت عملية تحديد مؤسسات المجتمع المدني التي ستحصل على التصاريح والقدرة على العمل أثناء الإغلاق على أنها غير شفافة. وفي إطار الاستعداد للأزمات المستقبلية، يجب أن تكون هذه العمليات شفافة ويجب أن تكون الحكومة الأردنية أكثر شمولاً لمؤسسات المجتمع المدني في أنشطتها.

وأكد المشاركون على أن القيود المفروضة على الفضاء المدني في الأردن جعلت المملكة أكثر عرضة للأزمات. وقد ذكر أحد المشاركين أنه بدون وجود مؤسسات مجتمع مدني مستقلة وحرة وفاعلة، سيكون من المستحيل تحقيق استقرار سلمي ومستدام طويل الأمد في الأردن والمنطقة.

# الخلاصة

أشار المشاركون (خاصة مؤسسات المجتمع المدني خارج عمان الذين يشعرون بأنهم غالبًا ما يتم استبعادهم من عملية صنع القرار) أنهم يقدرون كونهم جزءًا من الحوار، وشكروا وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة الخبرة الفرنسية على تسهيل هذا الحوار المجتمعي وجعل أصواتهم مسموعة. كما أعرب المشاركون عن شعورهم بأن الحوار يجب أن يكون جزءًا مؤسسيًا من عملية صنع القرار وصنع القانون، وأن الإصلاحات القانونية المستقبلية يجب أن تكون أكثر شمولًا مع مؤسسات المجتمع المدني في جميع أنحاء المملكة التي تلعب دورًا أكبر في تصميم القوانين واللوائح.
اتضح من جلسات الحوار أن المجتمع المدني في الأردن متنوع وأن معتقدات ووجهات نظر ممثليه متباينة بشكل متساوٍ، ولكن كان هناك اتفاق واسع (مع بعض الآراء المخالفة)، حول عدد من القضايا:

## فيما يتعلق بمراجعة قانون الجمعيات لعام ٢٠٠٨

• تم الاتفاق على الحد من تجزئة الإطار التنظيمي لمؤسسات المجتمع المدني.

• تم الاتفاق على أن القانون يجب أن يوفر آليات لبناء التحالفات بين مؤسسات المجتمع المدني، لأن ذلك من شأنه أن يسهل الدعم والتعلم بين المؤسسات.

• تمت الدعوة بقوة إلى مسألة ضمان المساواة في المعاملة.

• هناك إجماع آخر خلال الحوارات كان مرتبطًا بجعل عمليات الموافقة على التمويل أسهل لمؤسسات المجتمع المدني.

• تم الاتفاق إلى حد كبير على التحرك نحو تقليل الأعمال الورقية والمزيد من رقمنة الإجراءات، حيث أثار عدد قليل من المشاركين المخالفين مخاوف بشأن الجدوى والشمول.

• تم مناقشة تحديد عدد المؤسسين لمؤسسات المجتمع المدني، لكنه كان اقتراحًا مثيرًا للجدل للعديد من المشاركين المعارضين، وكان هنالك خلاف بين وجهات النظر حول رفع عدد المؤسسين أو تقليلهم.

## فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على مؤسسات المجتمع المدني خارج نطاق مراجعة قانون الجمعيات لعام ٢٠٠٨

• تم الاتفاق على الحاجة إلى شراكة معززة بين القطاع المدني والحكومة، وأيد الكثيرون فكرة أن سجلّ الجمعيات يمكن أن يلعب دورًا أكبر في بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني.

• تم الاتفاق على أنه ينبغي أن يكون هناك إعفاءات ضريبية، وإعفاءات من الرسوم، فضلا عن أشكال الأخرى لخفض التكاليف لمؤسسات المجتمع المدني.

• كما تم الاتفاق على أن مؤسسات المجتمع المدني لديها القدرة على لعب دور أكبر في الاستجابة الوطنية لجائحة كورونا، ولديها القدرة على دعم استجابة الحكومة للأزمات المستقبلية.